صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

القوائم المالية للفترة
من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وتقرير المراجع المستقل

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

القوائم المالية
للفترة من ٢١ مايو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الفهرس الصفحة

تقرير المراجع المستقل	١ – ٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧ – ٢٠

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق جامعة الملك خالد الوقفي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤
إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى مالكي الوحدات في صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون

صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ٢٦ رمضان ١٤٤٦هـ
(٢٦ مارس ٢٠٢٥)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	ريال سعودي
الموجودات		
رصيد لدى البنك		٢٣٨,٣٠٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	٣٦,٣٠٧,٠٧٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٦	٢٦,٦١٨,٠٣٣
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	٣,٣٩١,٩٦٧
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		١٨٩,٧٢٠
إجمالي الموجودات		٦٦,٧٤٥,١٠٣
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	٧	١٢٨,٦٠٨
إجمالي المطلوبات		١٢٨,٦٠٨
حقوق الملكية		
صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد		٦٦,٦١٦,٤٩٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٦٦,٧٤٥,١٠٣
وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)		٦,٥٠٧,٥١٤
صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)		١٠,٢٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للفترة من ٢١ مايو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	ريال سعودي
الدخل		
دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	١,٠٦٥,٧٣٠
دخل عمولة خاصة		٨٣٨,٩٠٧
توزيعات أرباح		٨٩,٤٠٦
إجمالي الدخل		١,٩٩٤,٠٤٣
المصاريف		
أتعاب إدارة	٨	(٣٢٦,٥٥٩)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٦	(١٧,٦٥٢)
مصاريف أخرى		(١٠٨,٨١٢)
إجمالي المصاريف		(٤٥٣,٠٢٣)
صافي دخل الفترة		١,٥٤١,٠٢٠
الدخل الشامل الآخر		-
إجمالي الدخل الشامل للفترة		١,٥٤١,٠٢٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	ريال سعودي
الأنشطة التشغيلية	
صافي دخل الفترة	١,٥٤١,٠٢٠
التعديلات لـ:	
دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١,٠٦٥,٧٣٠)
دخل عمولة خاصة	(٨٣٨,٩٠٧)
توزيعات أرباح	(٨٩,٤٠٦)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	١٧,٦٥٢
	(٤٣٥,٣٧١)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:	
زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٣٥,٢٤١,٣٤٦)
زيادة في الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	(٢٥,٩٧٠,٤٣٦)
زيادة في الدفعة المقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٣,٣٩١,٩٦٦)
زيادة في مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٨٩,٧٢٠)
زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى	١٢٨,٦٠٨
	(٦٥,١٠٠,٢٣١)
دخل عمولة خاصة مستلمة	١٧٣,٦٥٧
توزيعات أرباح مستلمة	٨٩,٤٠٦
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(٦٤,٨٣٧,١٦٨)
النشاط التمويلي	
متحصلات من الوحدات المصدرة	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
الرصيد لدى البنك في نهاية الفترة	٢٣٨,٣٠٧

ريال سعودي

الدخل الشامل:	
صافي دخل الفترة	١,٥٤١,٠٢٠
الدخل الشامل الآخر للفترة	-
إجمالي الدخل الشامل للفترة	١,٥٤١,٠٢٠
التغير من معاملات الوحدات	
متحصلات من الوحدات المصدرة	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
صافي التغير من معاملات الوحدات	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
حقوق الملكية في نهاية الفترة	٦٦,٦١٦,٤٩٥

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

	وحدات
وحدات مصدرة خلال الفترة	٦,٥٠٧,٥١٤
الوحدات في نهاية الفترة	٦,٥٠٧,٥١٤

١- التأسيس والأنشطة

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح عام ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، وجامعة الملك خالد ("الجهة المستفيدة") وفقًا للوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية.

يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي لجامعة الملك خالد المرخص من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) مره واحدة على الأقل بشكل سنوي على جامعة الملك خالد ليتم صرفها على مصارف الوقف المحددة. وتلتزم الجهة المستفيدة بصرف غلة الوقف على التعليم، والبحث، والابتكار.

وقد منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٦ فبراير ٢٠٢٤). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٤٤٥هـ (الموافق ٤ يونيو ٢٠٢٤). كما حصل الصندوق أيضًا على موافقة الهيئة العامة للأوقاف بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣) بشأن جمع الاشتراكات العامة للوقف. يَعتبر مدير الصندوق، عند التعامل مع مالكي الوحدات، الصندوق كوحدة محاسبية مستقلة. وبناءً عليه، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق. علاوة على ذلك، فإن جامعة الملك خالد هي المالك الفعلي لموجودات الصندوق.

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة مقفلة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٠٩١٣٤-٣٧.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة نمو المالية للاستشارات المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق. يمتلك أمين الحفظ ٩٩٪ من الحصص في الشركة ذات الغرض الخاص، ويمتلك مدير الصندوق ١٪ من الحصص.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

٣-١ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقًا لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١٠).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١ *أسس الإعداد (تتمة)*

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣-٢ *المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد*

فيما يلي بيانًا بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات	***تاريخ السريان***
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١): عدم القابلية للصرف	١ يناير ٢٠٢٥
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨): العرض والإفصاحات في القوائم المالية	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩): الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	١ يناير ٢٠٢٧

٣-٣ *النقدية وشبه النقدية*

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٣-٤ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق*

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

١) *الموجودات المالية*

الإثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات الموجودات والمطلوبات المالية (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقًا باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والاستثمارات في ودائع المرابحة والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

١) *الموجودات المالية (تتمة)*

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يقم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تغطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقديرٍ مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يومًا.

تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك وودائع المرابحة والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهرًا. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

٢) *المطلوبات المالية*

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرةً.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيرًا بالصندوق. بعد الاثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات الالتزامات الأصلية واثبات التزامات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

٣) *مقاصة الأدوات المالية*

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموما على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٣-٥ *قياس القيمة العادلة*

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ *قياس القيمة العادلة (تتمة)*

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضًا بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٥).

٣-٦ *الوحدات القابلة للاسترداد*

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٦ *الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)*

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٣-٧ *صافي قيمة الموجودات لكل وحدة*

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٣-٨ *أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى*

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار/ المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

٣-٩ *الزكاة وضريبة الدخل*

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية المرفقة.

٣-١٠ *إثبات الإيرادات*

يتم اثبات الايرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس الايرادات بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب دخل العمولة الخاصة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المرابحة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباته في قائمة الربح أو الخسارة . ويتم احتساب دخل العمولة الخاصة من خلال تطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي انخفض مستواها الائتماني لاحقاً. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الخاصة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

تحدد الأرباح الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس المتوسط المرجح.

تشتمل الأرباح والخسائر غير المحققة على التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للسنة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق في استلامها).

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة، إجراء الأحكام، وعلى وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

يتطلب الأمر أيضًا إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

١) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
٢) اختيار النماذج والافتراضات الملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
٣) وضع عدد من التصورات المستقبلية والأوزان النسبية لها وذلك لكل منتج/ سوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
٤) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. يمتلك الصندوق استثمارات أسهم متداولة في صناديق عامة وخاصة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في السوق وصافي قيمة الموجودات، على التوالي، كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٥).

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في أسهم متداولة واستثمارات في وحدات صناديق عامة استثمارية وصناديق استثمار عقاري، مبينة أدناه، مسجلة في المملكة العربية السعودية.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	التكلفة (ريال سعودي)	*القيمة السوقية (ريال سعودي)*
محفظة أسهم تقديرية (١)	٢١,٤٣٥,٠٣٠	٢٢,٠٤٢,١٥٦
صناديق عامة	٧,٢٢٤,٥٧٦	٧,٤٣٩,٣٣٠
صناديق استثمار عقاري (ريت)	٦,٧٤١,٠٩٤	٦,٨٢٥,٥٩٠
	٣٥,٤٠٠,٧٠٠	٣٦,٣٠٧,٠٧٦

(١) يمثل هذا البند المبلغ المستثمر في محفظة تقديرية تتكون من أسهم مدرجة في تداول.

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

بلغ الدخل من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال السنة ١,٠٦٥,٧٣٠ ريال سعودي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد دفعات مقدمة لقاء الاستحواذ على وحدات صندوق استثماري خاص بمبلغ قدره ٣,٣١٩,٩٦٧ ريال سعودي. علاوة على ذلك، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ قدره ١٨٩,٧٢٠ ريال سعودي بشأن الاستحواذ على أوراق مالية.

٦- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
ودائع مرابحة (١)	١٥,٦٠٠,٠٠٠
صكوك (٢)	١٠,٣٧٠,٤٣٥
دخل عمولة خاصة مستحقة	٦٦٥,٢٥٠
	٢٦,٦٣٥,٦٨٥
ناقصًا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (إيضاح ٦-١)	(١٧,٦٥٢)
	٢٦,٦١٨,٠٣٣

(١) يمثل هذا البند ودائع مرابحة لدى بنوك تعمل في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بفترات استحقاق قدرها سنة واحدة وتحمل عمولة خاصة بمعدل قدره ٥,٩٧٪ سنويًا.

(٢) يمثل هذا البند صكوك صادرة من قبل أطراف أخرى تعمل بالمملكة العربية السعودية بفترات استحقاق أصلية تتراوح من سنتين إلى ٤٩ سنة وتحمل عمولة خاصة بمعدل قدره ٧,٦٪ سنويًا.

فيما يلي بيان بتواريخ الاستحقاق المتبقية لهذه الصكوك:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي	*النسبة المئوية للقيمة*
أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات	١٠,٣٧٠,٤٣٥	١٠٠٪

٦-١ *مخصص خسائر الائتمان المتوقعة*

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال الفترة:

	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	١٧,٦٥٢
في نهاية الفترة	١٧,٦٥٢

٧- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٨أ)	٤٥,١٠١
أتعاب حفظ مستحقة	١٨,٩٣٥
مبالغ أخرى مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة (١)	٦٤,٥٧٢
	١٢٨,٦٠٨

(١) تتكون المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى بشكل رئيسي من المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالأتعاب المهنية ورسوم إدارية.

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

١) أتعاب الإدارة

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل سنوي قدره ٠,٧٥٪ يتم احتسابها مرتين في الأسبوع على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

٢) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٥,٠٠٠ ريال عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ريال سعودي في السنة. وخلال الفترة، بلغت مكافآت مجلس الإدارة المحملة ١٠,٠٠٠ ريال سعودي لعضوين مستقلين في مجلس الإدارة.

٨-١ *المعاملات مع الجهات ذات العلاقة*

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	*طبيعة العلاقة*	*طبيعة المعاملات*	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
شركة الإنماء المالية	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	(٣٢٦,٥٥٩)
		أتعاب وساطة	(١٤,٦٤٥)
مجلس إدارة الصندوق	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	(١٠,٠٠٠)

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة (تتمة)

٨-٢ *أرصدة الجهات ذات العلاقة*

فيما يلي بيان بالرصيد المستحق في نهاية الفترة الناتج عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة:

اسم الجهة ذات العلاقة	*طبيعة الأرصدة*	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي*
شركة الإنماء المالية	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٧)	(٤٥,١٠١)

٩- إدارة المخاطر المالية

٩-١ *عوامل المخاطر المالية*

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح الجهة المستفيدة وفقًا لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقًا مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

٩-١-١ *مخاطر السوق*

أ) *مخاطر أسعار العمولات الخاصة*

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة عن احتمالية تأثير التغيرات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العمولات الخاصة بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة.

يوضح الجدول التالي أثر التغير المحتمل بصورة معقولة في دخل العمولات الخاصة على الأدوات المالية المتأثرة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

	الأثر على الربح أو الخسارة للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
التغير في سعر العمولة:	
زيادة بواقع ١٪	٢٥٩,٧٠٤
نقص بواقع ١٪	(٢٥٩,٧٠٤)

يقوم مدير الصندوق بمراقبة فعالة لتطورات أسعار دخل العمولات الخاصة ومن ثمَ إدارة المخاطر.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ *عوامل المخاطر المالية (تتمة)*

٩-١-١ *مخاطر السوق (تتمة)*

ب) *مخاطر العملات*

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتعتقد إدارة الصندوق أن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات النقدية للصندوق مسجلة بالريال السعودي. علاوة على ذلك، فإن معاملات الصندوق بالعملات الأجنبية تتم بشكل رئيسي بعملات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يوجد بها تقلبات كبيرة، وبالتالي فإن الأثر الناتج عن مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية ليس جوهريًا.

ج) *مخاطر السعر*

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العمولات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية المدرجة في اسوق الأسهم عن كثب. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف القطاعات.

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر السعر. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم وصافي قيمة موجودات الصندوق مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
زيادة بواقع ٥٪	١,٩٤١,٠٠٥
نقص بواقع ٥٪	(١,٩٤١,٠٠٥)

٩-١-٢ *مخاطر السيولة*

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها في كل يوم تقييم، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسييلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصومة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

٩-١-٣ *مخاطر الائتمان*

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-٣ مخاطر الائتمان (تتمة)

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	26,618,033
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,391,967
رصيد لدى البنك	238,307
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	189,720
	٣٠,٤٣٨,٠٢٧

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى المصرف، والذي لديه تصنيف ائتماني جيد كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد. وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة. تم إدراج الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاح ٦.

٩-٢ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقًا لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات للجهة المستفيدة ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

٩-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنف إليه قياس القيمة العادلة. يتم تحديد المبالغ على أساس القيم المثبتة في قائمة المركز المالي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	*المستوى ١ ريال سعودي*	*المستوى ٢ ريال سعودي*	*المستوى ٣ ريال سعودي*	*الإجمالي ريال سعودي*
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٨,٨٦٧,٧٤٦	٧,٤٣٩,٣٣٠	-	٣٦,٣٠٧,٠٧٦

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ٢٨,٨٦٧,٧٤٧ ريال سعودي على أساس أسعار السوق المتداولة المدرجة في تداول، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ٧,٤٣٩,٣٣٠ ريال سعودي على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق الاستثماري، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-٣ *القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)*

وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة والقيمة السوقية لهذه الأدوات تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسييلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة الحالية.

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	*خلال ١٢ شهرًا - متداولة (ريال سعودي)*	*بعد ١٢ شهرًا – غير متداولة (ريال سعودي)*	*الإجمالي ريال سعودي*
الموجودات			
رصيد لدى البنك	٢٣٨,٣٠٧	-	٢٣٨,٣٠٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٦,٣٠٧,٠٧٦	-	٣٦,٣٠٧,٠٧٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١٦,٢٤٧,٥٩٨	١٠,٣٧٠,٤٣٥	٢٦,٦١٨,٠٣٣
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣,٣٩١,٩٦٧	-	٣,٣٩١,٩٦٧
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٨٩,٧٢٠	-	١٨٩,٧٢٠
إجمالي الموجودات	٥٦,٣٧٤,٦٦٨	١٠,٣٧٠,٤٣٥	٦٦,٧٤٥,١٠٣
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	١٢٨,٦٠٨	-	١٢٨,٦٠٨
إجمالي المطلوبات	١٢٨,٦٠٨	-	١٢٨,٦٠٨

١١- التعهدات أو الالتزامات المحتملة

يرى مدير الصندوق أنه لا توجد أي تعهدات أو التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٢- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة ("الهيئة"). وسيكون آخر موعد لتقديم الإقرار إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٥.

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٤- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإيضاحات حولها.

١٥- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٥).